تواطؤ بعض الانظمة العربية مع المستعمرين اصحاب مشروع «انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين» ومع امبريالية الولايات المتحدة الحماة الجدد للصهيونيين.

وفي عرض استعراضها للموقف السوفياتي بعد العام ١٩٥٤، تعزو الكاتبة التغيير في العلاقات السوفياتية ـ العربية والسوفياتية ـ الاسرائيلية الى «الانقلاب في الموقف السوفياتي تجاه اسرائيل» والناتج عن «التقرير الجذري والجوهري الذي طرأ على سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية وعلى المفاهيم الايديولوجية المبني عليها». لسنا هنا بصدد مناقشة صحة او دقة هذه المسألة. فمن المعروف انه حدثت تغييرات في السياسة السوفياتية، الداخلية والخارجية، بعد موت جوزف ستالين. لكن التفسير الذي اعطته الكاتبة لتطور العلاقات السوفياتية ـ العربية يطمس العامل الرئيس الذي ادى الى تطور هذه العلاقات، وهو وصول فئات وطنية ومعادية للامبريالية الى السلطة في عدد من البلدان العربية، وبالذات في مصر، وكذلك انتصارات ونمو نضالات فصائل حركة التحرر الوطني العربية في بلدان عديدة، حيث وجدت مختلف هذه الفئات الوطنية في الاتحاد السوفياتي صديقاً وفياً، واصبح جلياً لفئات اجتماعية وسياسية واسع الارتباط الوثيق بين النضال المعادي للامبريالية وتعزيز الصداقة مع الاتحاد السوفياتي. أما طرح انكليزس فيعني ثبات الموقف العربي واعتماد التغير في العلاقة على تغير الموقف السوفياتي من اسرائيل. وهذه المعادلة فيها من الثغرات والنواقص ما يمكن الحكم عليها بأنها خاطئة.

وبعد استعراضها للموقف السوفياتي حتى العام ١٩٦٤، والذي اكد ـ كما جاء في دراستها ـ على تأييد الاتحاد السوفياتي «للحقوق المشروعة» و«للحقوق القانونية والثابتة» للشعب الفلسطيني، خلصت الكاتبة الى استنتاج مفاده أن الموقف السوفياتي «لم يحمل اي التزام مباشر تجاه الفلسطينيين كما انه لم يتعد الدعم النظري لحقوقهم المشروعة». (ص ٢٨). ويودنا لو أن الكاتبة، بدل التعميم المبهم، كلفت نفسها ولو قليلاً لتفسر لنا ما هو الدعم المطلوب تقديمه من الاتحاد السوفياتي؟ ايضاً، من هي الجهة التي يجب أن يقدم اليها الدعم؟

لنعد قليلاً الى الوراء، فحتى العام ١٩٦٤، كانت ثلاث دول عربية على الأقل تتلقى مساعدات عسكرية وتسليحاً وتدريباً من الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، وهذه الدول هي مصر وسوريا والعراق. وكانت جميعاً تطرح شعار العمل من اجل استعادة الحقوق المغتصبة للشعب الفلسطيني تحت لافتة عريضة هي «تحرير فلسطين». وحتى ذلك التاريخ ايضاً، اي العام ١٩٦٤، لم يكن للشعب الفلسطيني اي هيئة او منظمة يمكن اعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني حتى يمكن للاوساط الدولية المؤيدة لحقوق الشعب الفلسطيني ان تتعامل معها. ثم الا يمكن اعتبار المساعدة التي قدمها الاتحاد السوفياتي إلى البلدان العربية التي كانت ترفع شعار النضال من اجل استرداد حقوق الشعب الفلسطيني التي يعتبرها الاتحاد السوفياتي «حقوقاً قانونية وثابتة وشرعية»، مساعدة للشعب الفلسطيني في نفس الوقت؟ مع التأكيد انه لا يمكن اعتبار الاتحاد السوفياتي مسؤولاً عن تقصير اي من هذه الانظمة في العمل من اجل تنفيذ التزامها العلني تجاه الشعب الفلسطيني.

وفي تناولها لتطور الموقف السوفياتي خلال الأعوام ١٩٦٤ ـ ١٩٦٦، تقول الكاتبة أن الاتحاد السوفياتي «واصل اعتبار القضية الفلسطينية قضية لاجئين فقط دون الاعتراف بمطالب الشعب الفلسطيني وحقه في الحصول على حقوقه الوطنية وعلى وطن مستقل» (ص ٢٨). ويجب الاشارة، في هذا الصدد، الى ان الاتحاد السوفياتي كان يحرص، في كثير من البيانات المشتركة، على التأكيد على حل القضية الفلسطينية حسب قرارات الأمم المتحدة التي تتضمن قرار التقسيم الداعي الى انشاء دولة فلسطينية الى جانب الدولة اليهودية. وقد تكلم البيان اليمني ـ السوفياتي المشترك في آذار (مارس) ١٩٦٤، عن الحاجة الى حل القضية الفلسطينية «حسب قرارات الامم المتحدة واحترام الحقوق الشرعية التي لا نزاع حولها للعرب الفلسطينيين»[١٩]. وجاء في البيان المصري ـ السوفياتي، اثر زيارة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر الى موسكو في أواخر آب (اغسطس) ١٩٦٥: «يعرب الاتحاد السوفياتي عن تأييده التام لنضال الشعوب العربية ضد هذه السياسة [الامبريالية والصهيونية] ويؤيد، تأييداً كاملاً،